

Distr.: General
27 July 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٦٣ من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل
ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم
وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة من
خلال تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين واتفاقية حقوق
الأشخاص ذوي الإعاقة

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٣/١٥٠ ويركز على حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى الدروس المستفادة وأوجه التآزر والتكامل المحرزة، على أساس تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين، والقواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويوفر التقرير معلومات عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برنامج العمل العالمي والجهود المبذولة من أجل تعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالإعاقة في مجال التنمية.

* A/64/150.



المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١	٣
أولا - الإعاقة والأهداف الإنمائية للألفية	٥-٢	٣
ثانيا - حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية	٥٤-٦	٤
ألف - التقارير القطرية للأهداف الإنمائية للألفية: استعراض مكثي	١٤-٦	٤
باء - رصد الأهداف الإنمائية للألفية والبيانات المتعلقة بالإعاقة	٢٥-١٥	٧
جيم - الإجراءات والمبادرات المتخذة من جانب الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للأشخاص ذوي الإعاقة	٥٤-٢٦	١١
ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات	٥٩-٥٥	٢٠

مقدمة

١ - ينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة فروع. يناقش الفرع الأول الروابط القائمة بين الإعاقة والأهداف الإنمائية للألفية. ويحلل الفرع الثاني حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك المعلومات الواردة في التقارير القطرية للأهداف الإنمائية للألفية، ومناقشة رصد الأهداف الإنمائية للألفية، وبيانها بشأن الإعاقة، والإجراءات والمبادرات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة من جانب الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ويختتم التقرير بالفرع الثالث الذي يقدم استنتاجات وتوصيات. وقد تيسر إعداد هذا التقرير بفضل اجتماع فريق خبراء تحت عنوان "تعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالإعاقة في سياسات الأهداف الإنمائية للألفية وعملياتها وآلياتها: التنمية للجميع"، الذي نظّمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدعم من منظمة الصحة العالمية وعُقد في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

أولا - الإعاقة والأهداف الإنمائية للألفية

٢ - يعترف برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين، والقواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤلاء الأشخاص بوصفهم من عوامل التنمية ومستفيدين منها في جميع أوجهها.

٣ - ويوفر الاستعراض الدوري للأهداف الإنمائية للألفية مدخلا لتقييم مدى نجاح الأشخاص ذوي الإعاقة بالمقارنة مع عامة السكان في ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما القضاء على الفقر، وتعميم التعليم الابتدائي، وخفض وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة أعراض نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٤ - وفي حين تُقدر نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة بنحو ١٠ في المائة من سكان العالم، فقد أُشير إلى أن الإعاقة يمكن أن ترتبط بنسبة ٢٠ في المائة من مجموع السكان الذين يعيشون في الفقر^(١). وعلى الرغم من التزام الأمم المتحدة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واعتراف الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٢) بأن الحاجة تدعو إلى أن يتمكن

(١) البنك الدولي، ٢٠٠٥. التوعية الإنمائية: الإعاقة والتنمية الشاملة، تموز/يوليه ٢٠٠٥ (واشنطن العاصمة).

(٢) "الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥"، قرار الجمعية العامة ١٦/٦٠، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الفقرة ١٢٩.

الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم على الفور دونما تمييز، فالإعاقة هي إلى حد كبير غير ظاهرة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ورصدها وتقييمها. ولا يظهر مصطلحا "الإعاقة" و "الأشخاص ذوي الإعاقة" لا في الأهداف الإنمائية للألفية ولا في الغايات والمؤشرات التي تجعل الجهود المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية قابلة للتنفيذ. ولا ذكر لهما أيضا في المبادئ التوجيهية والسياسات والبرامج والمؤتمرات المرافقة التي تشكل جزءا من الجهود الجارية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، لا تتضمن الاستعراضات الدورية للأهداف الإنمائية للألفية الجارية في إطار الأمم المتحدة إشارة إلى مسائل الإعاقة أو الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥ - وقد نظمت الحكومات والمنظمات الإقليمية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة سلسلة من المؤتمرات والاجتماعات عن الإعاقة والأهداف الإنمائية للألفية. وأسفرت هذه الاجتماعات عن مناقشات متعمقة وتوصيات بشأن سبل تعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالإعاقة وإدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن مجمل هذه الأعمال لم يتجاوز بعد حدود مجتمع ذوي الإعاقة نفسه.

ثانيا - حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية

ألف - التقارير القطرية للأهداف الإنمائية للألفية: استعراض مكثي

٦ - يمكن لتحليل الإشارات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة الواردة في التقارير القطرية للأهداف الإنمائية للألفية أن يتيح معلومات قيمة عن مدى وأساليب إدراج الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج والسياسات. وقد أجرت الأمانة العامة، آخذة ذلك في الاعتبار، استعراضا مكثيا شمل ٨٠ تقريرا من هذه التقارير القطرية من جميع المناطق خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩^(٣). [وترد في المرفق الأول قائمة بهذه التقارير]. وفي ما يلي الاستنتاجات الأولية القائمة على البيانات التي توافرت لدى الأمانة العامة.

٧ - أشار ما مجموعه ٤٢ تقريرا (٥٢ في المائة) إلى الإعاقة أو الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل أو بآخر. وشملت هذه الإشارة أسباب الإعاقة والمسائل التي تشكل شواغل أو تحديات، والمبادرات. ومن أصل تلك التقارير الـ ٤٢، تضمن ١٦ تقريرا إشارة إلى واحدة أو أكثر من المبادرات الموجهة تحديدا إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وذكر ثمانية وعشرون

(٣) التقارير القطرية المختارة للأهداف الإنمائية للألفية متاحة بالإسبانية والفرنسية والإنكليزية على موقعي مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شبكة الإنترنت المتعلقين بالأهداف الإنمائية للألفية، ويمكن البحث فيهما إلكترونيا.

تقريراً الإعاقة في ما يتعلق بالفئات "الضعيفة" أو "المهمشة" أو السكان "الذين يحتاجون إلى اهتمام خاص". والجدير بالذكر أن الإشارة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق فئات السكان قد تُفهم على أنها مسعى لتعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالإعاقة. وكانت إشارات أخرى أكثر تحديداً بالنسبة للإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة. ولم تقدم أي من هذه الإشارات معلومات مفصلة أو تتوسع بشأن المسائل أو البرامج المعنية.

٨ - وأشار بعض التقارير إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة من أفقر الفقراء، وأكثرهم حرماناً وضعفاً، وأن الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة ليست في متناولهم غالباً. وأقرت هذه التقارير أيضاً بأنه قد تكون هناك حاجة إلى تدابير خاصة أو اهتمام خاص في ما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٩ - وكانت معظم الإشارات إلى الإعاقة تتعلق بالحماية الاجتماعية وشبكات الأمان (الهدف ١)، والتعليم (الهدف ٢). وقد تضمن تقريران بيانات تظهر مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل بأجور متدنية جداً. وحين يعمل الأشخاص ذوي الإعاقة، يكون أجرهم أدنى كثيراً من أجر العمال غير المعوقين، وقلما تُكيف ظروف العمل لتلائم حاجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وأفاد التقرير القطري لتايلند (٢٠٠٨)، على سبيل المثال، أن أقل من نصف عدد الأشخاص ذوي الإعاقة يعملون ولا يحصلون إلا على ثلثي الدخل الذي يتلقاه العمال الآخرون. وفي صربيا، أُفيد أنه في عام ٢٠٠٥ لم يحصل على فرصة عمل سوى ١٣ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن ثلثهم يعمل في ظروف تتكيف مع حاجاته. وعلى الرغم من أن مشاكل البطالة وعدم المساواة في الأجر تنتشر في جميع أرجاء العالم، فعدم الإشارة إلى هذه المسائل في التقارير القطرية الأخرى قد يكون انعكاساً لتدني الأولوية المعطاة لعمال الأشخاص ذوي الإعاقة بصفة عامة.

١٠ - وفي مجال التعليم، تشمل المسائل والتحديات إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقات الحسية والبدنية والنمائية إلى التعليم المناسب؛ وضعف آليات التعرف على الأطفال ذوي الإعاقة وتقييمهم من أجل كفاءة التعليم المناسب؛ وصعوبة توفير التعليم الابتدائي لذوي الإعاقة وارتفاع كلفته في المناطق المتباعدة جغرافياً. ويوفر التقرير القطري الوارد من تايلند حالة توضيحية هي أن حوالي ثلاثة أرباع الأشخاص ذوي الإعاقة إما لم يحصلوا على أي تعليم أو حصلوا على ما يقل عن التعليم الابتدائي.

١١ - وأشار مرة واحدة إلى المناظير الجنسانية (الهدف ٣) في ما يتعلق بالمرأة بوصفها من موفري الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة، في حين شدّد تقرير آخر على الحاجة إلى فهم كيفية

تأثر المساواة بين الجنسين بالعوامل المختلفة من قبيل الإعاقة. والمبادرة الوحيدة المذكورة التي تتعلق بالمرأة ذات الإعاقة هي مساعدة مالية لمرة واحدة للمرأة ذات الإعاقة.

١٢ - أما الإشارة إلى حصول المرأة والطفل على رعاية التوليد والرعاية قبل الولادة وبعدها (المهدفان ٤ و ٥)، فلم ترد إلا في سياق توضيح كيف أن عدم وجود إمكانية كافية للوصول إلى هذه الرعاية هو أحد أسباب الإعاقة، إنما لا توجد أي إشارة إلى مدى إمكانية حصول المرأة والطفل من ذوي الإعاقة على تلك الرعاية. ومن الأسباب الأخرى المذكورة للإعاقة سوء التغذية لدى الأطفال (المهدف ١) والأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتحصين (المهدف ٤).

١٣ - وتضمن أحد التقارير إشارة إلى ضعف الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالآثار التي يحدتها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (المهدف ٦)، وقد يكون ذلك راجعاً إلى الافتقار للتثقيف الوقائي جراء الافتراضات المتعلقة بانتفاء النشاط الجنسي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة، أو انعدام إمكانية وصولهم إلى المعلومات والخدمات والعلاجات المناسبة. وذكر تقرير آخر أثر التدهور البيئي على الأشخاص ذوي الإعاقة (المهدف ٧)، حيث يشكل حواجز وصعوبات إضافية بالنسبة لأوضاع حياتهم اليومية.

١٤ - وتتعلق المبادرات المذكورة في هذه التقارير بتوفير التعليم والرعاية الصحية وإعادة التأهيل واستحقاقات المعاشات التقاعدية والاستحقاقات النقدية على نحو شمولي. ومن الأمثلة على المبادرات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة: دراسة استقصائية عن الإعاقة عام ٢٠٠٢ (ملديف، ٢٠٠٧)؛ وسجل الأشخاص ذوي الإعاقة (شيلي، ٢٠٠٥)؛ وبرنامج وقاية المعوقين (كرواتيا، ٢٠٠٥)؛ وبرنامج خدمة المساعدين الشخصيين للأشخاص ذوي الإعاقة (لتشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على النشاط والعمل) (صربيا، ٢٠٠٥)؛ والسياسة العامة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة؛ إدراج الإنجازات المستهدفة بشأن خفض الإعاقة في السياسة الوطنية للرعاية الصحية (لبيريا، ٢٠٠٤)؛ واتخاذ خطوات نحو التعليم الشمولي للجميع (البحرين، ٢٠٠٧)؛ تايلند، ٢٠٠٨؛ جمهورية ترازيا المتحدة، ٢٠٠٦؛ شيلي، ٢٠٠٥؛ صربيا، ٢٠٠٥؛ فيجي، ٢٠٠٣؛ كازاخستان، ٢٠٠٥؛ كينيا، ٢٠٠٥)؛ ومؤتمر عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (البرازيل، ٢٠٠٧). وذكر أحد التقارير أن استراتيجية الحد من الفقر تؤكد على الحاجة الملحة لإيلاء اهتمام خاص لفئات السكان الضعيفة، ومن ضمنها الأشخاص ذوي الإعاقة (صربيا، ٢٠٠٥) (٤).

(٤) ذكر الأشخاص ذوي الإعاقة، من بين فئات أخرى، في ما يتعلق بالمبادرات التالية: الجهود المبذولة للحد من الفقر: (بوركينافاسو، ٢٠٠٣؛ تركيا، ٢٠٠٥؛ الصين، ٢٠٠٨؛ فيجي، ٢٠٠٤)؛ نظم الضمان

باء - رصد الأهداف الإنمائية للألفية والبيانات المتعلقة بالإعاقة

١٥ - لا يزال شح البيانات المتعلقة بالإعاقة، فضلا عن الفروق الكبيرة في التعاريف والمعايير والمنهجيات المستخدمة لتحديد ظروف الأشخاص ذوي الإعاقة يشكل عقبة أمام القيام على نحو فعال بصياغة السياسات والبرامج التي تشمل مسألة الإعاقة، وكذلك في رصد و تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا تزال الإحصاءات المتعلقة بالإعاقة في كثير من البلدان المتقدمة النمو ناقصة الإعداد. ويقوم عدد قليل من البلدان بجمع المعلومات عن الإعاقة إما عن طريق التعدادات أو الدراسات الاستقصائية. وتبين ندرة البيانات الاجتماعية - الاقتصادية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة إلى حد كبير نهج الرعاية الاجتماعية و/أو النهج الطبي إزاء الإعاقة الذي لا يزال سائدا في كثير من البلدان.

١٦ - وفيما يلي استعراض عام للبيانات المتاحة على الصعيد العالمي بشأن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

المهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع

١٧ - يعيش ما يقرب من ٤٢٦ مليون شخص من ذوي الإعاقة في البلدان النامية تحت خط الفقر، وكثيرا ما يمثلون شريحة أضعف الفقراء وأكثرهم تهميشا التي تبلغ نسبتها ١٥ إلى ٢٠ في المائة في هذه البلدان^(٥). وهناك أيضا أدلة على أن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في قوة العمل تقل بكثير عنها في الأشخاص غير ذوي الإعاقة^(٦).

١٨ - وعلاوة على ذلك، قد يعيش الأشخاص ذوي الإعاقة في مستوى معيشة أدنى من الأشخاص من غير ذوي الإعاقة الذين يحصلون على نفس الدخل، نظرا لحاجتهم الخاصة للخدمات من قبيل النقل أو التدفئة، أو الخدمات الطبية والأجهزة اللازمة للتكيف. وعلى الرغم من أن مستوى المعيشة يرتفع مع الدخل، فإن الأسر المعيشية التي لها احتياجات أكبر

الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية (إندونيسيا، ٢٠٠٤؛ البحرين، ٢٠٠٧؛ البرازيل، ٢٠٠٧؛ جمهورية كوريا، ٢٠٠٥؛ جورجيا، ٢٠٠٥؛ كوبا، ٢٠٠٥)؛ شبكات الأمان (جمهورية كوريا، ٢٠٠٥)، بما فيها الأمن الغذائي (كولومبيا، ٢٠٠٥)؛ والرعاية (الجزائر، ٢٠٠٥؛ المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥)؛ التدريب (الجزائر، ٢٠٠٥؛ كوبا، ٢٠٠٥؛ كولومبيا، ٢٠٠٥)؛ والصحة (غانا، ٢٠٠٣؛ كازاخستان، ٢٠٠٥) وإعادة التأهيل (لبنان، ٢٠٠٣).

(٥) حقائق عن حالات الإعاقة في عالم العمل (جنيف، منظمة العمل الدولية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).

(٦) توني باور، التعرف على القدرة: مهارات الأشخاص ذوي الإعاقة وإنتاجيتهم - استعراض للأبحاث المنشورة، ورقة العمل رقم ٣ بشأن العمالة، منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨.

بسبب إعاقة أحد أفرادها تميل إلى العيش في مستوى معيشة أدنى من مستوى معيشة غيرها من الأسر المعيشية ذات الدخل المماثل^(٧).

الهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

١٩ - تقدر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن من ضمن الـ ٧٥ مليون طفل الذين هم في سن المدرسة الابتدائية ولا يذهبون إلى المدرسة، يتألف الثلث من الأطفال ذوي الإعاقة، وأن أكثر من ٩٠ في المائة من الأطفال ذوي الإعاقة في البلدان النامية غير ملتحقين بالمدراس^(٨).

الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٠ - لم تؤخذ الاحتياجات التعليمية للبنات ذوات الإعاقة بعد في الاعتبار من جانب العاملين على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلا عن أولئك الذين يعملون في مجال الإعاقة. وفي هذا السياق، كان البحث محدودا، وكذلك وضع السياسات والبرامج. وتوضح البيانات المتاحة، التي يتركز معظمها على تعليم القراءة والكتابة، أن النساء والبنات ذوات الإعاقة أدنى حالا في المجال التعليمي من نظرائهن سواء كانوا ذكورا ذوي إعاقة أم إناثا غير ذوات إعاقة^(٩). وفي حين أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للأشخاص البالغين ذوي الإعاقة يصل في انخفاضه إلى ٣ في المائة في بعض البلدان، فإنه ينخفض إلى ١ في المائة بالنسبة للنساء ذوات الإعاقة^(١٠). وعلاوة على ذلك، ونظرا إلى الافتقار إلى التدريب المهني وتقديم المشورة على نحو تراعى فيه الاعتبارات الجنسانية والاعتبارات المتعلقة بالإعاقة، فضلا عن محدودية فرص الحصول على تعليم في مجالات الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا للبنات الملتحقات بالتعليم العام، فإن البنات والنساء ذوات الإعاقة لا يتمتعن بإعداد سليم لعالم العمل.

(٧) جنين برينويت ودانييل مونت، الإعاقة والفقر: دراسة استقصائية للبنك الدولي، تقييمات الفقر والآثار المترتبة عليه (الحماية الاجتماعية بشبكة التنمية البشرية، البنك الدولي، شباط/فبراير ٢٠٠٨)، ورقة المناقشة رقم ٠٨٠٥.

(٨) "الأطفال ذوي الإعاقة" موقع اليونسكو على شبكة الإنترنت: <http://www.unesco.org/en/inclusive-education/children-with-disabilities> الذي جرى زيارته في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

(٩) Harilyn Rouso, "Background paper prepared for the Education for All Global Monitoring Report, Gender and Education for All: The Leap to Equality, Education for All: a gender and disability perspective" (United Nations Educational Scientific and cultural organization, April 2003).

(١٠) "الأطفال ذوي الإعاقة" الموقع الشبكي لليونسكو: <http://www.unesco.org/en/inclusive-education/children-with-disabilities> الذي جرى الدخول بزيارته في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٢١ - وفي مجال العمالة، فإن احتمال حصول الرجال ذوي الإعاقة على وظائف يساوي تقريباً ضعفه في حالة النساء ذوات الإعاقة^(١١). والاتجاه العام هو أن يكون هناك مبادرات خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة ولكن من دون استهداف النساء ذوات الإعاقة^(١٢).

الهدف ٤: خفض معدل وفيات الأطفال

٢٢ - من بين الـ ٢٠٠ مليون طفل الذين أفيد بأنهم مصابين بإعاقات، هناك عدد قليل ممن يعيشون في البلدان النامية يتمتعون بفرص الحصول على الخدمات الصحية وإعادة التأهيل أو خدمات الدعم. فعلى سبيل المثال، قد لا يتمكنون من الحصول على التحصين، أو العلاج اللازم أو الإسعال الخفيفين، وهما مرضان يمكن الشفاء منهما بسهولة إلا أنهما يمكن أن يشكلا خطراً على الحياة إذا ما تركا دون علاج^(١٣).

الهدف ٥: تحسين صحة الأمهات

٢٣ - يتزوج العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة وينجبون أطفالاً ولكن كثيراً ما يفتقرون إلى فرص الحصول على المعلومات والخدمات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية^(١٤). ونتيجة لذلك، أهملت صحتهم الجنسية والإنجابية. ويجد الأشخاص المكفوفين أو الصم أو الذين يعانون من عاهات ذهنية أو إدراكية أن المعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية تكون في كثير من الأحيان غير سهلة المنال بالنسبة لهم. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما يتعذر الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بسبب عدم إمكانية الوصول من الناحية المادية والافتقار إلى الدعم التقني والبشري المتصلة بالإعاقة، وكذلك بسبب وصمة العار والتمييز^(١٥). ويزيد الفقر من محدودية إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك إعادة التأهيل.

(١١) حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق (جنيف، سويسرا، منظمة العمل الدولية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).

(١٢) *Promoting the Rights of Children with Disabilities*, (Florence, Italy, The United Nations Children's Fund, Innocenti Digest No. 13. ISBN: 978-88-89129-60-9. October 2007)

(١٣) *Sexual and reproductive health of persons with disabilities* (New York, United States, United Nations Population Fund, 2008)

الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

٢٤ - يبين عدد متزايد من البحوث المنشورة أن الأفراد ذوي الإعاقة يتعرضون بنفس الدرجة إن لم يكن بدرجة أكبر لجميع عوامل الخطر المعروفة^(١٤). ونتيجة لعدد من الأسباب، من بينها عدم كفاية فرص الوصول إلى الخدمات الوقائية وخدمات الدعم المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية بشكل مناسب، يسلك كثير من الأشخاص ذوي الإعاقة سلوكيات تعرضهم لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة كبيرة من الأشخاص ذوي الإعاقة تتعرض للاعتداء الجنسي أو الإيذاء الجنسي أثناء حياتهم، وتكون النساء والبنات، والأشخاص ذوي العاهات الذهنية وأولئك المودعين في مؤسسات ومدارس ومستشفيات متخصصة يُعرض إلى مخاطر أعلى بدرجة كبيرة. وفي الوقت نفسه، قد يتعذر الوصول المادي إلى الخدمات المقدمة في العيادات والمستشفيات وغيرها من المواقع وقد تفتقر هذه الخدمات إلى وجود مرافق مجهزة بلغة الإشارة أو أنها لا توفر المعلومات في أشكال بديلة مثل طريقة بريل أو في شكل سمعي أو بلغة "سهلة الفهم"^(١٥).

الهدف ٧: كفالة الاستدامة البيئية

٢٥ - يعيش ما يقدر بـ ٨٠ في المائة من جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم في المناطق الريفية من البلدان النامية وإمكانيتهم محدودة أو منعدمة في الحصول على الخدمات التي يحتاجونها^(١٦). ويعد عامل القرب عاملاً هاماً في إمكانية الحصول على الماء. ويمكن أن تكون الفوائد ملموسة، حيث أن القرب يسمح للأشخاص ذوي الإعاقة الوظيفية بسحب المياه بأنفسهم؛ ويؤدي تقييد الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي إلى مخاطرة أعلى بكثير للأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالإصابة بالأمراض^(١٧). وفي حالات الكوارث، يتعرض الأشخاص ذوي الإعاقة لخطر مضاعف بسبب نواحي الضعف والفقر، ومع ذلك، كثيراً ما

(١٤) Nora. Groce, *HIV AIDS & Disability: Capturing Hidden Voices : The World Bank/Yale University Global Survey on HIV/AIDS and Disability* (Washington. D.C, World Bank, 2004).

(١٥) موجز السياسات العامة بشأن الإعاقة وفيروس نقص المناعة البشرية: الإعاقة وفيروس نقص المناعة البشرية (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نيسان/أبريل ٢٠٠٩).

(١٦) حقائق عن حالات الإعاقة في عالم العمل (جنيف، منظمة العمل الدولية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).

(١٧) Ronald Wiman & Jim Sandhu, *Integrating Appropriate Measures for People with Disabilities in the Infrastructure Sector*, (National Research & Development Center for Welfare and Health, Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit and The German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development, 2004).

يجري تجاهلهم أو استبعادهم على جميع الصعد أثناء التأهب للكوارث وتخفيف ومعالجة آثارها^(١٨).

جيم - الإجراءات والمبادرات المتخذة من جانب الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للأشخاص ذوي الإعاقة

١ - الدول الأعضاء

٢٦ - يوفر هذا الفرع موجزا للمذكرات الـ ٢٩ الواردة من الحكومات ردا على المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ التي طلبت فيها الأمانة العامة معلومات عن الآراء والخبرات في مجال تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعما تحقق من دروس مستفادة وعلاقات تآزر وأوجه تكامل على أساس تنفيذ برنامج العمل العالمي، والقواعد الموحدة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد وردت الردود من البلدان التالية: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإكوادور، وأوكرانيا، والبرتغال، وبوليفيا، وبيرو، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وجامايكا، والجزيرة الأسود، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، والدانمرك، والصين، والفلبين، وفنلندا، وقبرص، وقيرغيزستان، وكينيا، ولاتفيا، ومالطة، ومصر، والمكسيك، واليونان، وهنغاريا.

٢٧ - وتشير عدة حكومات إلى أنها تعتزم تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تنفيذ الاتفاقية. وترد مناقشة لتلك الجهود بمزيد من التفصيل في تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة المعنون "حالة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها" (A/64/128). ولذلك، يركز هذا الفرع على المجالات التي تتصل مباشرة بالأهداف الإنمائية للألفية، من قبيل الحد من الفقر، والتعليم، والصحة. ومن ثم يجري تناول هدف الشراكة العالمية في سياق التعاون الإقليمي والدولي بشأن مسائل الإعاقة.

(١٨) World Disasters Report Focus on Discrimination (Geneva, Switzerland, the International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, 2007).

الفقر

٢٨ - الأشخاص ذوو الإعاقة ضعفاء إلى حد كبير في مواجهة الفقر. ويشكل توفير الدعم المالي للأشخاص ذوي الإعاقة ولأسرهم ممن يملكون موارد محدودة نهجا للسياسات العامة مشتركا بين بلدان من قبيل الأرجنتين، وإكوادور، والبرتغال، وتايلند، والجبل الأسود، وجمهورية قبرغيزستان، والصين، وقبرص، ولاتفيا، ومصر. وقد زادت جمهورية قبرغيزستان مؤخرا حصة ميزانيتها المخصصة لدفع إعانات تتعلق بتيسير الوصول إلى الخدمات والمرافق السكنية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتوفر الفلبين استحقاقات ومزايا تتعلق بالسلع الأساسية والأدوية والخدمات الصحية المتاحة. وسن الاتحاد الروسي مؤخرا قانونا يهدف إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٩ - وتشكل العمالة عنصرا هاما في استراتيجيات الحد من الفقر. وقام عدد من الدول الأعضاء بوضع نظام حصص للعمالة وتوفير حوافز اقتصادية فضلا عن التدريب المهني (انظر الفرع التالي) لزيادة صلاحية الأشخاص ذوي الإعاقة للعمل وفرص عملهم. وفي الأرجنتين، هناك إلزام بأن يكون ٤ في المائة، على الأقل، من الموظفين في الكيانات العامة من الأشخاص ذوي الإعاقة. وتتطلب بوليفيا بأن يكون ٤ في المائة من الموظفين في الشركات، التي تتعامل مع الحكومة، من الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي الصين، اعتمدت عدة مدن شروط حصص مماثلة. وتحتفظ مصر بنسبة ٥ في المائة من الوظائف الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتفعل جامايكا الشيء ذاته. وفي بيرو، تلزم جميع الكيانات الحكومية الوطنية بتشجيع عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة. وتقوم الفلبين حاليا بتجديد السياسات العامة المتعلقة بتحقيق تكافؤ الفرص والعمالة المستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة. ولدى توغو أحكام لتوظيف ولعمالة الأشخاص ذوي الإعاقة في الإدارة العامة.

٣٠ - كما توفر الدول الأعضاء حوافز اقتصادية لزيادة العمالة للأشخاص ذوي الإعاقة وتشجيعهم على مباشرة الأعمال الحرة. وتقدم الأرجنتين دعما اقتصاديا لمنظمي المشاريع الصغيرة جدا من الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشجع مصر الشباب من الأشخاص ذوي الإعاقة على الاشتراك في المؤسسات التجارية الصغيرة، أو المشاريع الأسرية الإنتاجية أو المشاريع النسائية وغيرها من المبادرات. وأنشأت مصر مراكز تقييم مهنية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على اختيار المهن، فضلا عن مراكز لإعادة التأهيل تقوم بتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة وتساعدهم على الالتحاق (مجددا) بسوق العمل. وتساعد جامايكا الأشخاص ذوي الإعاقة في إنشاء الأعمال الحرة الخاصة بهم. وتعفي مالطة أرباب العمل من تسديد أقساط الضمان الوطني لمدة ثلاث سنوات مقابل توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

أما برنامج البرتغال لإنشاء مؤسسات تجارية مملوكة للأفراد فيهدف إلى دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتشجيعهم على إنشاء مؤسساتهم التجارية الخاصة القابلة للبقاء. وأقامت إسبانيا استراتيجية عامة من أجل عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، تشمل أطرا زمنية وتدابير برنامجية وأخرى متعلقة بالميزانية تهدف إلى إزاحة العقبات المادية والقانونية والاجتماعية - الثقافية التي تحول دون عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة. وتُجري أوكرانيا إعادة تأهيل مهني وتدريبات على العمل في ٦٣ مهنة للأشخاص ذوي الإعاقة.

التعليم

٣١ - لكي يتسنى تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم للأطفال والراشدين ذوي الإعاقة، أقرت عدة حكومات مبدأ ومفهوم التعليم الشمولي. وسنت الأرجنتين قانون تعليم وطني يضمن التعليم الشمولي من خلال سياسات شاملة، وتقدم منحة دراسية للتعليم العالي للأشخاص ذوي الإعاقة. وتركز قبرص على التدريب المهني. وتقوم إكوادور حاليا بإقامة مشروع وطني للتعليم الشمولي. وتنظر اليونان حاليا في مشروع نموذجي في مجال الترجمة الفورية إلى لغة الإشارات لتمكين الطلبة ذوي الإعاقات السمعية من متابعة الدروس العادية. وبالمثل، تقوم هنغاريا حاليا بإعداد قانون برلماني سيعترف بلغة الإشارة الهنغارية كلغة رسمية. وتسعى جامايكا في الوقت الحالي لتسهيل الوصول إلى التعليم وليصبح أكثر شمولية بواسطة سياستها الوطنية بشأن التعليم الخاص. وتشجع جمهورية قيرغيزستان التعليم الشمولي وزادت من إمكانية وصول الأطفال ذوي الإعاقة إلى المدارس العادية. ووسعت مالطة نطاق دعمها المالي ليمكن الطلبة ذوي الإعاقة من تلقي الدعم اللازم، حتى عند الدراسة في مدارس خاصة. ويقوم الجبل الأسود حاليا باتخاذ تدابير لكفالة ادماج جميع الأطفال والشباب في برامج التعليم وتوفير إمكانية وصولهم إليها. أما الفلبين فهي بصدد تحسين إمكانية الوصول في البيئة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم.

المساواة بين الجنسين

٣٢ - نفذت الأرجنتين برنامجا يُنمي الوعي ويوفر تدريبا بشأن حقوق النساء ذوات الإعاقة لفائدة أعضاء المجلس الوطني المعني بالنساء واللجنة الاستشارية الوطنية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وتدعم اليونان المنظمات غير الحكومية التي تساهم أنشطتها في تمكين النساء من الفئات الضعيفة اجتماعيا اللاتي يعانين من عدة أشكال من التمييز، ومن بينهن النساء ذوات الإعاقة. وتُجري البرتغال حاليا دراسة لنطاق وعمق التمييز الذي تعاني منه النساء ذوات الإعاقة، وهدفها الرئيسي هو إيجاد حلول لمنع هذا التمييز. وفي عام ٢٠٠٦ وضعت إسبانيا، خطة عمل للنساء ذوات الإعاقة.

الصحة

٣٣ - وفي الأرجنتين، أعدت اللجنة الاستشارية الوطنية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة خطة صحية شاملة لعدة قطاعات تهدف إلى تكييف الخدمات الصحية وخدمات الصرف الصحي مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. واعتمدت إكوادور تدابير للكشف المبكر عن الظروف الصحية للأطفال التي يمكن أن تتسبب في إعاقات أو المتصلة بالإعاقة، بما في ذلك شراء المعدات الطبية وتدريب الموظفين الفنيين الذين يقومون بتوفير الخدمات الطبية للأطفال ذوي الإعاقة. ووضعت لاتفيا مبادئ توجيهية متعلقة بالسياسات وخطة عمل للتخفيف من الإعاقة وآثارها. أما برنامج المكسيك للرعاية الصحية المتكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي أنشئ سنة ٢٠٠٨، فيركز على الوقاية، والكشف المبكر، والتدخل في الوقت المناسب وإعادة التأهيل، فضلاً عن كفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالحقوق في الحصول على أعلى مستوى ممكن من الرعاية الصحية دون تمييز. ويقوم الجبل الأسود حالياً بتنفيذ تدابير تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة تكافؤ فرص الوصول للمرافق الطبية. وقد بدأت الفلبين جهوداً لتعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالإعاقة في الولايات وبرامج العمل لوزارة الصحة ولجنتها المعنية بالإعاقة في تعزيز إدماج الإعاقة في كل وحدة تابعة للحكومات المحلية لكي يتسنى تلبية الاحتياجات الصحية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة ولا سيما النساء والأطفال ذوي الإعاقة. وفي البرتغال، تشكل الوقاية من الإعاقات جزءاً لا يتجزأ من الرعاية قبل وبعد الولادة. ولدى توغو برامج للوقاية من العمى.

التعاون الإقليمي والدولي

٣٤ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أطلقت أستراليا برنامج مساعدة إنمائية يشمل الإعاقة، عنوانه "التنمية للجميع". وهذه أول استراتيجية لتوجيه برنامج المعونة الأسترالي صوب التنمية تشمل وتركز بشكل متبصر على الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال نهج محدد الهدف ومتدرج. وستصدر قريباً دراسة استقصائية عن دعم أستراليا للتنمية الشمولية المتعلقة بالإعاقة حتى تاريخه في مجلد مرافق لاستراتيجية "التنمية للجميع".

٣٥ - وتتعاون بوليفيا مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي لإعداد سجل للأشخاص ذوي الإعاقة ليستخدم أساساً للخطط والمشاريع المقبلة. وما فتئت الصين تمارس على نحو فعال التبادل والتعاون الدوليين في مجال الإعاقة، ووفرت مختلف أشكال المعونة والمساعدة لعدد من البلدان النامية. وتمول الجمهورية التشيكية مشاريع تركز على الإعاقة في إطار تعاونها الإنمائي ومعاونتها الإنسانية في صربيا وفيت نام ومنغوليا والهند.

٣٦ - والإعاقة هي إحدى أولويات الاستراتيجية العامة للتعاون الإنمائي الدائري، "الشراكة ٢٠٠٠". وتشجع هذه الاستراتيجية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان للحد من الفقر. وقد حظيت أنشطة متنوعة موجهة مباشرة للأشخاص ذوي الإعاقة بالدعم من خلال تبرعات مساهمات مخصصة لمجموعة من المؤسسات المختلفة التابعة للأمم المتحدة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). كما تُوفّر المساعدة الثنائية عن طريق منح السفارات وتوفير الدعم للمنظمات غير الحكومية الدائرية التي تعمل مع المنظمات المحلية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٧ - ويعترف برنامج السياسة الإنمائية الفنلندي بالأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم من أضعف الفئات وجعل من تعزيز حقوقهم والفرص المتاحة أمامهم هدفا شاملا لجميع مشاريع التعاون الإنمائي الفنلندية.

٣٨ - وقد استضافت كينيا المؤتمر الإقليمي الأفريقي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية والإعاقة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وشارك فيه أكثر من ٢٠٠ ممثلين من جميع أنحاء القارة الأفريقية. وشارك في تنظيم المؤتمر مكتب الأمم المتحدة لحملة الألفية في أفريقيا، والشبكة المسكونية لمناصرة الأشخاص المعوقين، وأمانة العقد الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقة ومؤسسة التنمية المجتمعية الأفريقية. وكان الهدف من المؤتمر هو صقل مهارات التنظيم والدعوة والتواصل لدى قادة المعوقين فيما يتعلق بقضايا التنمية.

٣٩ - وتخطط جمهورية كوريا لاحتضان عدد من المؤتمرات الدولية تشمل المؤتمر الآسيوي العشرين المعني بالإعاقات الذهنية والنمائية في ٢٠١١، والجمعية العالمية لإعادة التأهيل في ٢٠١٢، والاستعراض النهائي لعقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، ومحفل آسيا والمحيط الهادئ المعني بالإعاقة.

٤٠ - وتلتزم تايلند بالنهوض بالتعاون الإقليمي. وقد أنشأت، بدعم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، مركز آسيا والمحيط الهادئ الإنمائي المعني بالمعوقين الذي ينفذ برامج تعاون مع بعض بلدان المنطقة. واستضاف المركز الذي أنشئ في ٢٠٠٢، في شباط/فبراير ٢٠٠٩، أول مؤتمر لآسيا والمحيط الهادئ بشأن "التنمية الشمولية في المجتمعات المحلية: الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم" بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وعدد من المنظمات غير الحكومية. وكانت تايلند أيضا المقدّم الرئيسي للقرار الذي اتخذ خلال الدورة الرابعة والستين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن "التنفيذ الإقليمي لإطار عمل بيوآكو في الألفية الجديدة، وبيوآكو

زائد خمسة نحو مجتمع شمولي وخال من الحواجز وقائم على إعمال الحقوق لفائدة المعوقين في آسيا والمحيط الهادئ“.

٢ - منظومة الأمم المتحدة

٤١ - إن الهدف الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية هو دعم الحكومات والمجتمع المدني في تحقيق هذه الأهداف على الصعيد القطري. وتقوم منظومة الأمم المتحدة بمجموعة من الأنشطة المختلفة على الصعيدين الإقليمي والعالمي لتعزيز التنمية على الصعيد الوطني. ويساهم التأزر بين الصعد الثلاثة في فعالية الجهود الشاملة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٢ - وما فتئت عدة كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة تعمل جنباً إلى جنب بتعميم مراعاة منظور يتعلق بالإعاقة في أطر سياساتها العامة وبرامجها. وقد أنشئ فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بناء على طلب من مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. ويعمل على كفالة أن تكون برامج وسياسات منظومة الأمم المتحدة شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. ولتحقيق هذه الغاية، أعد الفريق بيان التزام مشترك وهو بصدد وضع الصيغة النهائية لمشروع استراتيجية وخطة عمل سيشكلان أساساً للعمل المتضافر والمنسق الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. ويركز عمل الفريق على السياسات، والبرامج، وبناء القدرة، والبحث وإمكانية الوصول إلى المعارف وبسهولة التحرك، فضلاً عن دعم عمل اللجنة المعنية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٣ - وبينما تسعى الحكومات جاهدة لبناء القدرة ووضع أطر للسياسات العامة تكون متسقة مع تلبية الأهداف الإنمائية للألفية، كثيراً ما يُطلب من أفرقة الأمم المتحدة القطرية توفير الدعم. ويقوم فريق العمل المعني بالإعاقة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية - وهو الفريق الأساسي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، وبالعمل مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية لوضع مبادئ توجيهية بشأن الإعاقة لفائدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وترد أدناه أمثلة عن عمل كيانات الأمم المتحدة من أجل النهوض قدماً بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للأشخاص ذوي الإعاقة.

الفقر

٤٤ - اضطلعت منظمة العمل الدولية بطائفة من مبادرات تنمية المعارف، والدعوة، وبناء القدرات، والتعاون التقني، بهدف تعزيز برنامج توفير "عمل لائق للأشخاص ذوي الإعاقة". أما مشروع المنظمة المعنون "تعزيز صلاحية الأشخاص ذوي الإعاقة للتوظيف وفرص العمل المتاحة لهم عن طريق تشريعات فعالة" فيدعم استعراض وإصلاح عملية التدريب المتصلة بالإعاقة على قوانين وسياسات العمالة وتنفيذها على نحو فعال في بلدان مختارة من شرق وجنوب أفريقيا، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

التعليم

٤٥ - واضطلعت منظمة اليونسكو بمجموعة من الأنشطة الرامية إلى تعزيز برنامج توفير التعليم للجميع، وأصدرت مجموعة من "المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات العامة للإدماج في التعليم" في مؤتمرها الدولي المعني بالتعليم، المعقود في جنيف في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الذي كرّسته لموضوع "الإدماج: سبيل المستقبل". وأنتجت اليونسكو أيضاً قرص فيديو رقمي معنوناً "عالم يلزمه الإدماج: كفالة توفير التعليم للجميع عبر اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالمعوقين"، ويتضمن القرص تسجيلات فيديو من تركيا وفنلندا وكينيا بهدف معالجة أوضاع الأطفال ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم وأهمية إلحاقهم بالمدارس.

٤٦ - وكجزء لا يتجزأ من مبادرة "المدرسة الملائمة للأطفال"، تتيح اليونيسيف لوكالات الأمم المتحدة وشركائها الآخرين فرصة لزيادة الدعم للجهود القطرية المبذولة لتحقيق هدف "توفير التعليم للجميع" والأهداف الإنمائية للألفية. وتدعم اليونيسيف أيضاً إدراج مسائل الإنصاف والإدماج في وضع خطط قطاع التعليم، ومراجعتها، وتقييمها، مع التركيز بصورة خاصة على أكثر أطفال المجتمع حرماناً، بمن فيهم الأطفال ذوي الإعاقة. ويجري حالياً تطبيق منهجية الدعم بصورة تجريبية في جمهورية قيرغيزستان وليسوتو وملاوي.

٤٧ - وتعكف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على وضع استراتيجية لتلبية الاحتياجات التعليمية للأطفال والمراهقين اللاجئين من ذوي الإعاقة وذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

المساواة بين الجنسين

٤٨ - نشرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع مراكز ولسلي لشؤون المرأة، منشور: "الحقوق المتصلة بالإعاقة والشؤون

الجنسانية والتنمية: أداة مرجعية للعمل“ ويستند المنشور إلى برنامج تدريبي وُضع لتستعمله إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتشمل الجهود الأخرى تقريراً أصدره مؤخراً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معنوناً ”أخوات المحيط الهادئ ذوات الإعاقة: على مفترق التمييز“. ويهدف التقرير إلى تحديد المسائل والتحديات التي تواجهها النساء والبنات ذوات الإعاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على حقوق الإنسان الخاصة بهن.

٤٩ - وتوفر الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ توجيهات لموظفي الصندوق لكفالة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم السياسات والبرامج المراعية للجوانب الجنسانية والثقافية وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ يدعم الصندوق المبادرات المتخذة من أجل النساء ذوات الإعاقة المؤقتة أو الدائمة الناتجة عن العنف الجنساني. وفي سوازيلند، يوفر الصندوق الدعم لعملية تدريب مستشارين ومربين في مجال العنف الجنساني على تقديم الخدمات للأشخاص الذين يعانون من إعاقة في السمع والكلام.

صحة الرضع

٥٠ - في كرواتيا، تنفذ اليونيسيف في الوقت الحالي حملة عامة معنونة ”الثلاثة الأولى هي الأهم“، هدفها إذكاء الوعي بالحاجة للتدخلات المبكرة وسهولة الوصول إلى خدمات الدعم في المجتمعات المحلية للأطفال ذوي الإعاقة. والحملة هي جزء من مشروع أوسع معنون ”الحقوق والصعوبات والفرص المتعلقة بالأطفال ذوي الإعاقة وآبائهم“، وتعمل اليونيسيف في إطار هذا المشروع مع أقسام الأمومة في المستشفيات ومع أطباء الأطفال على زيادة مراعاتهم للآباء والأطفال حديثي الولادة عند التعامل معهم وكذلك الأطفال ذوي الإعاقة، فتزودهم بالمعلومات الدقيقة، وتدعم التخطيط للخدمات المنفذة في المجتمعات المحلية.

٥١ - وتعكف منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع اليونيسيف، على إعداد دليل لموفري الرعاية الصحية العاملين مع الأطفال ذوي الإعاقة (بين صفر و ٦ سنوات) الذين يعانون من قيود في مشاركتهم بسبب إعاقاتهم. وتعد منظمة الصحة العالمية حالياً أيضاً خريطة طريق لتعزيز نماء الأطفال الذين قد يعانون من تأخيرات في نمائهم وما يرتبط بذلك من إعاقات. وتركز خريطة الطريق على احتياجات البلدان ذات الموارد المحدودة جداً وتعالج المخاطر التغذوية والطبية والنفسية والاجتماعية لدى الأطفال الذين يعانون من تأخر في نمائهم، بما في ذلك التدخلات المحتملة.

صحة الأمهات

٥٢ - ما فتئت منظمة الصحة العالمية تعمل على تعزيز صحة الأمهات من ذوات الإعاقة في إطار عمليات إعادة التأهيل التي تُجرى في المجتمعات المحلية. كما أنها أنتجت أيضاً استعراضاً شاملاً للبحوث المنشورة عن الجوانب المتعلقة بالصحة العقلية من الصحة الإنجابية للمرأة بهدف المساعدة على تلبية احتياجات النساء من ناحية الصحة العقلية خلال فترات حياتهن الجنسية والإنجابية^(١٩). ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان حالياً مع منظمة الصحة العالمية على إعداد الصيغة النهائية لمذكرة توجيهية تهدف إلى مساعدة مكاتب الأمم المتحدة القطرية والشركاء في التنمية على تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات العامة والبرامج المتعلقة بطائفة واسعة من مسائل الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، وصحة الأمهات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، ومكافحة العنف الجنساني. وفي بنغلاديش ونيبال، قدم الصندوق الدعم للجهود المبذولة من أجل علاج النساء اللاتي يعانين من إعاقات مرتبطة بالحمل، من قبيل ناسور الولادة وهبوط الرحم.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٣ - أصدر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان موجزاً للسياسة العامة بشأن الإعاقة وفيروس نقص المناعة البشرية يستكشف التداخل الذي غالباً ما يجري إغفاله، ويتضمن توصيات بشأن السياسة العامة. ويناقش الموجز الإجراءات التي يلزم اتخاذها لكي تتوافر للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية الوصول إلى الخدمات الشمولية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية المصممة بطريقة تتناسب مع احتياجاتهم المتنوعة وتعادل أيضاً الخدمات التي يتلقاها الآخرون من أفراد المجتمع المحلي.

٣ - المنظمات غير الحكومية

٥٤ - من بين مختلف المبادرات التي نفذتها المنظمات غير الحكومية تبرز اثنتان:

- (أ) أطلق الاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية موقعاً على "الإنترنت" (www.IncludeEverybody.org) بدعم من حملة الأمم المتحدة للألفية. ويوفر الموقع معلومات عن الإعاقة والأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) وضعت المنظمة الدولية لإدماج المعوقين مجموعة

(١٩) النواحي المتعلقة بالصحة العقلية من الصحة الإنجابية للمرأة: استعراض شامل للأبحاث المنشورة، منظمة الصحة العالمية ٢٠٠٩.

خاصة بها من الأهداف الإنمائية المبنية على الأهداف الإنمائية للألفية: الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالمنظمة الدولية لإدماج المعوقين: الرؤية والأهداف لعام ٢٠١٥^(٢٠). وتماثل هذه الأهداف أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية إلا أنها موجهة نحو الأشخاص ذوي الإعاقة وأسْرهم. وتوفر هذه المنظمة أيضاً معلومات عن الجهود المبذولة في مجال الحد من الفقر الموجهة نحو الأشخاص ذوي الإعاقة وعن التعليم الشمولي^(٢١).

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٥ - على الرغم من التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من الصعب تقييم ما إذا كان الأشخاص ذوو الإعاقة قد استفادوا من هذا التقدم وإلى أي مدى. ويعكس ذلك حقيقتين أساسيتين: الأولى هي أن البيانات المتاحة تشير إلى أن السياسات والبرامج المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية لم تعالج بصورة كاملة مسائل الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة أو أنها لم تتضمن هذه المسائل بشكل محدد. أما الحقيقة الثانية فهي وجود صعوبات، مفاهيمية وعملية على السواء، في الحصول على بيانات كافية ومناسبة عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي الوقت ذاته، وإضافة لحدودية توافر البيانات، فإن المعلومات المتوافرة فعلاً تشير إلى أن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة عموماً أسوأ بكثير من حالة باقي السكان.

٥٦ - وقد جاء اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في مؤتمر القمة للألفية في عام ٢٠٠٠، قبل ست سنوات من اعتماد الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦ لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويوفر دخول الاتفاقية حيز التنفيذ فرصة سانحة لتعزيز هذه المسألة وهذا الجانب من التنمية المُغفلين. ولذلك يمكن تعزيز سياسات الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذها من خلال معايير الاتفاقية الشارعة وإطارها^(٢٢).

٥٧ - وتنص الاتفاقية، على وجه الخصوص، على الأهمية القصوى لمسألة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة. ويشمل ذلك وصولهم إلى البيئة المادية، والهياكل الأساسية، والمعلومات، والخدمات الاجتماعية، ولا سيما التعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن جميع العمليات التشاركية. ولهذا، فإن الخطوة المنطقية نحو كل من عملية التنمية

(٢٠) المنظمة الدولية لإدماج المعوقين، "اسمعوا أصواتنا: تقرير عالمي - الأفراد ذوو الإعاقة الذهنية وأسْرهم يتكلمون عن الفقر والإقصاء"، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

(٢١) www.inclusion-international.org/en/

(٢٢) انظر، على سبيل المثال، "من الإقصاء إلى المساواة: أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، كتيب للبرلمانيين يتناول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، الأمم المتحدة، ٢٠٠٧.

والنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتمثل في ضرورة أن تتخلل مسألة الوصول جميع السياسات والأنشطة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٨ - ويشكل التعاون الدولي وعملية تنفيذ الهدف ٨ للألفية، الشراكة العالمية من أجل التنمية، أمراً حاسماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للجميع، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب أن تكفل جهود التعاون، في جميع السياسات العامة وعمليات التنفيذ المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، إمكانية وصول ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم أطرافاً فاعلة في التنمية وكأطراف مستفيدة منها أيضاً. ومسألة إمكانية وصولهم حاسمة في مشاركتهم في التنمية وكذلك في الاستفادة منها. وفي هذا الشأن، ثمة فرصة عظيمة أمام التعاون الدولي لإحداث أثر قوي وفعال. وفي الآونة الأخيرة، واستجابة لاعتماد المعاهدة والتصديق عليها، ظهرت مبادرات عدة تهدف إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعاون الدولي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء. والتعاون مع القطاع الخاص هام أيضاً لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على فوائد التكنولوجيات الحديثة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للجميع التي يسهل الوصول إليها.

٥٩ - وبناء على ما سلف، قد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم بما يلي:

(أ) تشجيع الحكومات على إقامة وتسريع عمليات تبادل المعلومات والخبرات والممارسات المتعلقة بحالة الأشخاص ذوي الإعاقة ونهج السياسات المتبعة فيما يخص مسائل معينة تتصل بالإعاقة، ولا سيما من حيث صلتها بإمكانية الوصول. وقد تكون عمليات التبادل مفيدة بصورة خاصة على الصعيد الإقليمي، حيث يمكن أن يكون للبلدان خلفيات اجتماعية - اقتصادية وثقافية متشابهة فيما يتعلق بأحوال الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ب) التأكيد على أن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة على جميع مستويات صنع السياسات وإصدارها أمر حاسم في إعلام صانعي السياسات بحالة الأشخاص ذوي الإعاقة، والعوائق التي قد يواجهونها وسبل التغلب على العقبات التي تعوق تمتعهم الكامل بحقوقهم، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للأشخاص ذوي الإعاقة والنهوض بهم من النواحي الاجتماعية - الاقتصادية؛

(ج) تشجيع الحكومات على استخدام جولة التعداد الحالية لعام ٢٠١٠، التي ستُجرى فيها تعدادات لسكان البلدان في غضون ثلاث إلى خمس سنوات، بهدف سدّ بعض الفجوات في المعلومات والبيانات المتعلقة بالظروف المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة؛

(د) وإدراكاً منها أن التعدادات تستغرق وقتاً ويحتمل في كثير من الأحيان عدم تضمّنها لتفاصيل كافية عن الأشخاص ذوي الإعاقة، حث الحكومات على إجراء دراسات استقصائية عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية والعوائق المحددة المتصلة بالإعاقة التي تحول دون تحقيقها.